

# وأد الوساطات «التقليدية» تركيا تدخل الحلبة الخليجية

إلى «تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة». وفي قبالة «اللعب» الأميركي، واصل الجانب القطري محاولاته للعب دور الضحية، ومساعيه لـ «تبييض صفحته» لدى واشنطن. ورفض وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في تصريح صحفي، الاتهامات الموجهة إلى بلاده بـ «دعم الإرهاب»، مدافعاً بأن قطر «تكافح تمويل الإرهاب، وتسهم في حماية العالم من الإرهابيين المحتلّين». وفي معرض التعليق على التغييرات الأخيرة لترامب، لفت آل ثاني إلى أن «هناك تقارير عدة أصدرتها وكالات رسمية في الولايات المتحدة، أشادت وأثنت على دور قطر في مكافحة تمويل الإرهاب».

في غضون ذلك، وصلت إلى الدوحة القوات المسلحة القطرية التي كانت مشاركة في عمليات تحالف العدوان على اليمن، بعد الاستغناء عنها بقرار سعودي إماراتي، فيما بدأت ما تسمى «اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان» تحركات للرد على إجراءات الرياض وأبو ظبي والبحرين بحق الرعايا القطريين في الدول الثلاث. وعقد رئيس اللجنة، علي بن صميخ المري، مؤتمراً صحافياً رأى فيه «(أنا) انتقلنا من قطع العلاقات الدبلوماسية إلى حصار منافذ للمواثيق الدولية، ليس فقط على القطريين، ولكن أيضاً على مواطني دول مجلس التعاون الخليجي». تصريحات وتحركات «دفاعية» يبدو أنها بدأت تتعدى الجانبين السياسي والإعلامي إلى المجال العسكري، حيث نقلت «سي أن أن»، أمس، عن مصدر أميركي مسؤول أن «قطر وضعت قواتها في أعلى درجات التأهب» في ظل مخاوف من تدخل عسكري محتمل عبر حدودها الجنوبية. وأضاف المصدر أن «الجيش القطري استدعى 16 دبابة من طراز ليوبارد من مخازنه في الدوحة». وزاد المصدر أن «وزارة الدفاع القطرية بعثت رسالة إلى السعودية والإمارات والبحرين، حذرتها فيها من أنها ستطلق النار على أي سفن تدخل مياها الإقليمية».

هذه المعلومات، في حال صحتها، تفتح الباب على مزيد من التخمينات

بعد مرور 3 أيام على بلوغ الأزمة بين السعودية والإمارات من جهة، وقطر من جهة ثانية، ذروتها، تبدو فرص نزع فتيل الانفجار ضئيلة إلى حد كبير. إذ إنه، على الرغم من تواصل الجولة المكوكية لأمير الكويت على عواصم المشيخات الخليجية، ظلت المواقف السعودية والإماراتية تتخذ مساراً تصاعدياً دونما أي إشارة إلى نية تهدئة أو بادرة ليونة. وفيما حافظ الموقف الأميركي على مراوحته بين دعوات «مائعة» إلى التهدئة ورسائل واضحة بنية واشنطن تسعير الخلاف والاستثمار فيه، برز تطور لافت في الموقف التركي أوحى باحتمالية توسع دائرة النزاع الخليجي، ونشوء اصطفاقات إقليمية خلف أطرافه، ستكون لها، بلا شك، تداعياتها، في حال بلوغ «الحرب» المندلعة على الدوحة مستويات أكثر دراماتيكية.

ووصل أمير الكويت، صباح الأحمد الجابر الصباح أمس، إلى الدوحة، قادماً من مدينة دبي الإماراتية، حيث كان التقى ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد. جاء ذلك بعدما اجتمع الصباح بوزير الشؤون الخارجية العماني، يوسف بن علوي، الذي يزور الكويت حالياً للمشاركة في أعمال الدورة الثامنة للجنة المشتركة العليا الكويتية العمانية. وكان أمير الكويت قد اختتم، أول من أمس، زيارة قصيرة للسعودية، لم يرشح عنها أي معلومات بخصوص الوساطة التي يقودها لحلحلة الخلاف مع قطر. لكن بحسب معطيات الساعات الأخيرة، من غير المرجح أن تقضي التحركات الكويتية إلى نتيجة إيجابية، خصوصاً أن وزير الشؤون الخارجية الإماراتية، أنور قرقاش، تعتمد التقليل من شأنها، قائلاً إن «الوساطة التقليدية لن تنفع في حل الأزمة الحالية... حيث سبق وتمت تجربتها، وتعهدت قطر بالتزامات لم تف بها في ما بعد»، مشدداً على أن «الوساطة الجادة تحتاج إلى إشارة من قطر بإحداث تغيير جاد في سياستها الخارجية». ونفى قرقاش نية الرياض وأبو ظبي تغيير النظام القطري، موضحاً «(أنا) نريد نهجاً حاسماً في التعامل مع تمويل الإرهاب. نعرف أساسيات التعامل مع الإرهاب. واحد هذه الأساسيات هو: لا تطعموا التماسيح».

وهدد الوزير الإماراتي بـ «اتخاذ إجراءات أخرى ضد قطر»، داعياً إلى عدم «السماح لإيران باستغلال الشقاق غير المسبوق بين دول الخليج العربية». سعودياً، ردّ وزير الخارجية، عادل الجبير، على إعلان عدد من الدول استعدادها للتدخل لحل الأزمة بقوله: إن «دول الخليج لم تطلب وساطة من أي طرف»، مضيفاً: «(إننا) نؤمن بإمكانية التعامل مع المسألة في إطار مجلس التعاون الخليجي». ونفى الجبير، في كلمة بالعاصمة الألمانية برلين، وجود «محفز محدد» لقرار قطع العلاقات مع قطر، مستدركاً بأن «هناك قائمة طويلة من الشكاوى».

على خط مواز، وغداة تصريحاته التي سببت صدمة لكثيرين، وأسهمت في خلط أوراق الأزمة الخليجية، أجرى الرئيس الأميركي دونالد ترامب، اتصالاً هاتفياً بأمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، وقالت قناة «الجزيرة» إن ترامب أبلغ تميم بـ «استعداد واشنطن للمشاركة في مساعي حل الأزمة الخليجية». وكان ترامب قد أجرى اتصالاً مماثلاً بالملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، أعرب فيه عن تطلعاته

للأيديولوجية الراديكالية، وأشار القادة إلى قطر».

«التطرف، وكل الأدلة كانت تشير إلى قطر. ربما هذا سيكون بداية النهاية لرعب الإرهاب».

على الضد، هناك جدل متصاعد حول ضلوع المملكة السعودية على مستوى التمويل والتحريض الأيديولوجي في دوامة الإرهاب التي تضرب أوروبا. أول من أمس، دعا زعيم «حزب العمال» البريطاني جيريمي كوربن، وزعيم «حزب الليبرالي الديمقراطي» تيم فارون، رئيسة الوزراء تيريزا ماي، إلى عدم ممانعة نشر تحقيق يطلب من رئيس الوزراء السابق ديفيد كامبرون، أجرته وزارة الداخلية (كانت تتولاها حينذاك تيريزا ماي) حول دعم الجماعات الجهادية في بريطانيا. التقرير الذي لم يتم الانتهاء منه (وربما لن يُنشر) يتضمن، على الأغلب، معطيات حول توطؤ السعودية، وهذا ما ألمح إليه كوربن بقوله إن تحدي الإرهاب «يحتاج إلى بعض الحوارات الصعبة وأحياناً المحرجة»، وأضاف: «نعم نريد بعض الحوارات الصعبة بدءاً من السعودية ودول الخليج الأخرى التي مولت وأعطت الوقود للأيديولوجية المتطرفة». ويدور الكلام حول تهديد الأمن القومي، في حال نشر التقرير متضمناً اتهام السعودية.

في كل الأحوال، ما يحمله الإعلام السعودي والإماراتي على قطر من اتهامات هي ذات طبيعة ارتدادية. فرعاية قطر لجماعات دينية متشددة ليست سياسة أحادية، بل كانت، ولا تزال، منذكة في سياق مشروع كوني أميركي أوروبي إقليمي (تركي، سعودي، قطري)، تماماً كما أن البيئة الداخلية لتمويل الإرهاب ليست ذات خصوصية جغرافية محدودة، فهي تمتد على شعاع واسع من الخليج وتستوعب السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين. نعم، هناك أجزاء من الأموال المرصودة كانت تنتقل إلى خارج قنوات الرقابة، كالذي تفعله الأطراف كافة.

في النتائج، هي ليست حرباً بين الملائكة والشياطين، ولا بين الفضيلة والرديلة، بل حرب من أجل الوصاية والتتويج برعاية أميركية. وبغض الطرف عن المدى الزمني الذي قد تستغرقه الأزمة، فإن الثنائي السعودي - الإماراتي ينجح إلى صنع معادلة تبني على وظيفية الدور، ولكنه يقصر عن صنع حرب كبرى مع إيران، كما ذهب إلى ذلك سيمون هندرسون في «فورين بوليسي» في 5 حزيران الجاري. نعم، ترجمت هجمات طهران أمس، تهديداً سابقاً لمحمد بن سلمان بنقل المعركة إلى داخل إيران، بما يؤكد العلاقة المشبوهة بين «اعش» وآل سعود، وبذلك تكون أمام فصل من حروب النيابة مجدداً، وعلى الغرب أن يختار حينئذ بين محاربة الإرهاب أو الحرب على إيران.

في النزاع القطري السعودي، ما يبدو واضحاً أن قطع العلاقات والحصار المضروب هو لغاية تفاوضية من أجل إرغام قطر على الإذعان لشروط الرياض، وسوف تبقى التدابير هذه حتى تحقيق الغاية. وإن جرعة الدعم الجديدة من ترامب سوف تزيد من مستوى الضغوطات، فتصل إلى حدّ التهديد باستبدال نظام الحكم بأخر متحالف مع السعودية. قد يكون تسليم المعارض السعودي محمد العتيبي، إلى الرياض قبل يوم من اندلاع الأزمة خطوة قطرية استباقية، ولكن لم تخل دون استكمال «خطة الهجوم».



## خلاصة

مصل الأمان الذي حصل عليه سلمان، وتالياً نتنباؤه، في زيارة ترامب إلى المنطقة، من شأنه أن ينفخ الروح مجدداً في النظام الإقليمي القديم، ولكن لا ضمانات من أي نوع على ذلك، في منطقة يبلغ فيها الارتياح حدّ سقوط الكيانات، ولا يستثنى من ذلك ترامب نفسه الذي لا يزال بقاؤه في مكتبه البيضاوي محفوظاً بالريبة.

الاستقطابات السياسية من منظور سعودي، فإن زيارة ترامب هي بمثابة تفويض ضمني للمملكة بإدارة السياسة الإقليمية، كما كان الحال سائداً في مرحلة الحرب الباردة. وفي ظل التطابق شبه التام بين السعودية و«إسرائيل» في مقاربة الأخطار المشتركة، ينبعث نموذج «الدولة الوظيفية» الذي كان على وشك التفسخ في أواخر عهد أوباما. تجدر الإشارة إلى أن اصطفاقات ترامب مع السعودية ليس سلسلاً هذه المرة. حالة الفصام بين نزوعين: محاربة الإرهاب من جهة، وبراعة المفاوضة التجارية وخلق المال والوظائف من جهة ثانية، دونها عواقب قد تصاف إلى رصيد فريق المتربصين برئاسة ترامب.

في جعبة ترامب القليل من أدلة الإقناع بجدارة التحالف مع السعودية، في وقت تتصاعد فيه الاحتجاجات في عواصم القرار الدولي على ضرورة وضع حدّ لأيديولوجيتها المتطرفة من التغلغل في مجتمعات الغرب وتهديد أمنها وسلامها الداخلي. في الموقف المؤجل لترامب حول حرب الشياطين في الخليج ما يبنى عن مستور يترجم بنقيضه. التوازن المفتعل في الموقف الأميركي في بداية الأزمة الخليجية الأخيرة لم يدم طويلاً، فقد حسمت تغريدتان لافتتان للرئيس ترامب أول من أمس:

«خلال زيارتي الأخيرة إلى الشرق الأوسط قلت بأنه من غير الممكن أن يكون هناك بعد الآن تمويل

واقف البرلمان التركي على مشروع قانون يتيح نشر قوات في قطر

بإمكانية تطور الخلاف الدبلوماسي الخليجي إلى مواجهة عسكرية، تماماً كما تنبئ بذلك بعض التحركات الإقليمية من قبل جهات، اكتفت، ابتداءً، بإبداء الأسف والدعوة إلى حل الأزمة بالحوار. إذ وافق البرلمان التركي، يوم أمس، على مشروع قانون يتيح نشر قوات في قاعدة عسكرية تركية في قطر. واللافت أن تلك الموافقة أعلنت بالتزامن مع زيارة لوزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، لأنقرة، حيث التقى نظيره التركي، مولود جاويش أوغلو، وتباحث معه في «التحولات الجديدة بالمنطقة التي ترزجنا كثيراً».

(الأخبار)